

مؤهلات اندماج الجزائر في مجموعة البريكس و تداعياته على الاقتصاد الوطني، الفرص و التحديات على ضوء المؤشرات الاقتصادية للدول الأعضاء

Qualifications for Algeria's integration into the BRICS group and its repercussions on the national economy, opportunities and challenges in light of the economic indicators of the member states

بلال بغدادي^{1*}،

¹ جامعة الجيلالي بونعامة خميس مليانة، الجزائر

تاريخ الاستلام: 2023/06/08 ؛ تاريخ القبول: 24/07/2023

ملخص: نهدف من خلال دراستنا إلى استعراض المستوى الاقتصادي لدول البريكس و مؤشرات النمو الاقتصادي بما المتمثلة أساسا في الناتج المحلي الإجمالي، البطالة، التضخم، ميزان المدفوعات و بيئة الأعمال. كما نهدف إلى توضيح تداعيات انضمام الجزائر إلى تجمع البريكس مع تحليل الواقع و المؤهلات و عرض أهم المزايا و الفرص المنتظرة من هذه الشراكة و فهم تحديات الانضمام المترتبة.

تسوقنا هذه الأهداف إلى طرح إشكالية ما مدى توفر الجزائر على مؤهلات الانضمام إلى مجموعة دول البريكس توصلنا من خلال دراستنا إلى نتيجة مفادها إمكانية الجزائر و توفرها على أهم المؤشرات التي تؤهلها لتكون عضو في البريكس. **الكلمات المفتاحية:** مجموعة دول البريكس؛ معدل النمو الاقتصادي؛ ناتج محلي خام؛ ميزان مدفوعات؛ نسبة تضخم.

تصنيف Jel: F51؛ O47؛ P44؛ P33؛ E31.

Abstract:

Through our study, we aim to review the economic level of the BRICS countries and their economic growth indicators represented mainly in gross domestic product, unemployment, inflation, balance of payments and business environment.

The study also aims to try to clarify the repercussions of Algeria's accession to the BRICS bloc, with an analysis of reality and qualifications, and to present the most important benefits and opportunities expected from this partnership, and to understand the mechanisms of economic growth and the challenges of joining the ensuing. Through our study, we concluded that Algeria has the indicators that qualify it to be a member of BRICS

Key words: BRICS group, economic growth rate, gross domestic product; balance of payments, inflation rate

Jel codes classification : F51, O47, P44 , P33,E31.

1- تمهيد :

في ظل الصراعات السياسية و الاقتصادية في العالم و في ظل حتمية استمرارها على مر التاريخ و شموليتها، تسعى الدول إلى تأمين إقليمها و مواردها و أمتهها و مستقبلها، و قد اتخذت لذلك عدة سبل و استراتيجيات، منها من سلم بضعفه و جنح إلى قوى كبرى، و منها من أقر بالعزلة و المسالمة و منها ما رأى بضرورة التكتل و التجمع كوسيلة للقوة الاقتصادية على غرار النمور الآسيوية، الإتحاد الأوروبي و تكتل مجموعة ال7 الكبرى، و تشكلت بعض التكتلات الأخرى كردة فعل على غرار تجمع البريكس و الذي يعتبر تجمع

* بلال بغدادي

سياسي واقتصادي عالمي بارز يضم كلا من البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا، يسعى إلى الندية مع نظام العولمة و إضعاف الأحادية القطبية و الانتقال إلى النظام العالمي الجديد المتعدد الأقطاب المبني على الندية و الإحترام المتبادل.

يعتبر البريكس منظمة دولية مستقلة ذات قوة سياسية و اقتصادية يشجع أعضاؤها على التعاون السياسي و الاقتصادي و الثقافي فيما بينهم، و كانت أول نواة عام 2001 من طرف البرازيل و روسيا و الصين و الهند، و يعتبر هذا التكتل بمثابة مرحلة مبدئية لإنشاء كيان مواز لمجموعة ال 7 التي تضم الولايات المتحدة الأمريكية و كندا و ألمانيا و بريطانيا و فرنسا و إيطاليا و اليابان.

تعتبر الجزائر بموقعها الإستراتيجي أكبر بلد إفريقي مساحة بإجمالي 2381741 كلم مربع و تمتلك موارد ضخمة للطاقة التقليدية و المتجددة و المناجم و موارد بشرية بمستوى تعليم مقبول و مجتمع منسجم و استقرار سياسي و أممي، و بنية تحتية قوية تعتبر عنصر جذب للإستثمارات الأجنبية، كما تعتبر سوق إستراتيجي واعد.

تسعى **Erreur ! Signet non défini.** إلى الانضمام لمجموعة بريكس BRICS التي تضم دولا كبرى مثل الصين وروسيا، و اللتان رحبتان بالفكرة مبدئيا.

يستقطب البريكس إلى جانب الجزائر اهتمام دول كثيرة في منطقة الشرق الأوسط مثل السعودية وإيران كما أن هناك شروطا اقتصادية و توجه جيو-سياسي معين للالتحاق بمجموعة بريكس.

بإمكان الجزائر الاستفادة من البريكس من خلال الاستفادة من التعاون الاقتصادي والسياسي المتزايد بين هذه البلدان. على سبيل المثال ، يمكن للجزائر المشاركة في الاتفاقيات التجارية والمشاريع المشتركة مع دول البريكس ، وجذب الاستثمار الأجنبي وتعزيز نموها الاقتصادي. بالإضافة إلى ذلك ، يمكن للجزائر الاستفادة من تبادل أفضل الممارسات والمعرفة في مجالات مثل تطوير البنية التحتية ونقل التكنولوجيا والترويج السياحي.

بشكل عام ، يوفر نمو دول البريكس فرصا للجزائر لتوسيع علاقاتها الاقتصادية وخلق فرص عمل جديدة ، حتى لو لم تكن عضوا رسميا في المجموعة.

إشكالية الدراسة:

إن التوافق في الأهداف و السياسات ما بين الدول و توافق التوجهات الاقتصادية بينها و الإيديولوجيات و مواجهتها لمخاطر مستقبلية محتملة مشتركة تجعلها تفكر في التكتل و التجمع الذي يعزز وزن كل دولة على المستوى العالمي، هذا من جهة ، و من جهة أخرى يجب أن تتوفر أعضاء التكتل على شروط دنيا من الناحية الاقتصادية و السياسية لتقبل بعضها.

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

- ما مدى توفر الجزائر على مؤهلات الاندماج في مجموعة دول البريكس ومذا ستجني الجزائر من هذه الشراكة؟
من الإشكالية الرئيسية يمكننا طرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هي المرتكزات الأساسية التي يمكنها أن تؤهل الجزائر للاندماج في مجموعة البريكس ؟

- كيف تؤثر الشراكة مع مجموعة البريكس على الاقتصاد الوطني ؟

- ماهي فرص و تحديات الانضمام إلى مجموعة البريكس بالمقارنة مع المؤشرات الاقتصادية للدول الاعضاء ؟

ومنه نصيغ الفرضيات التالية:

- يعتبر تنامي الاقتصاد الوطني الجزائري خلال 10 سنوات الأخيرة من حيث تحسن ميزان المدفوعات ، و من حيث ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، و انخفاض قيمة الواردات و ارتفاع نسبة الصادرات خارج المحروقات، و الإنخفاض التدريجي و النوعي لنسبة

البطالة إضافة إلى تحرر الجزائر من أي ديون خارجية يعتبر من المرتكزات الأساسية التي يمكنها أن تؤول الجزائر للإندماج في مجموعة البريكس .

- توفر الشراكة مع مجموعة البريكس للجزائر فرص للمبادلات التجارية و استثمارات في مجال الصناعات الميكانيكية و الرقمية و في المجال الفلاحي و التبادلات التجارية و انتعاش القطاع السياحي و قد تمتد الشراكة إلى اتفاقيات في المجال السياسي العسكري و الأمني.

- يواجه الاقتصاد الجزائري مجموعة من التحديات التي إذا تحققت تزيد من احتمالية قبول انضمام الجزائر لمجموعة دول البريكس أهمها ارتفاع معدل النمو الاقتصادي متمثلا في ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي و إيجابية ميزان المدفوعات و وانخفاض معدل التضخم و نسبة البطالة و تحسن في مؤشرات البيئة الإستثمارية ، و توضيح التوجهات الجيوسياسية؟

أهمية الدراسة:

تنبع أهمية الدراسة في كونها تسلط الضوء على واقع مؤشرات الاقتصاد الوطني الجزائري بالنظر إلى اقتصاديات دول البريكس من خلال معدل النمو و عناصره الأساسية المتمثلة في نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مؤشر ميزان المدفوعات، معدل التضخم ، نسبة البطالة، مؤشرات البيئة الإستثمارية .

كما أن الدراسة تخلص إلى نتائج مهمة تصب في سياق تبني استراتيجيات التنويع الاقتصادي و تحسين مناخ الإستثمارات و تشجيع المؤسسات الناشئة و الأفكار المبتكرة من أجل تقوية الآلة الإنتاجية و تنافسيتها للرفع في معدل النمو الاقتصادي السنوي.

كما تعد دراسة إمكانية انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) مهمة لعدة أسباب: الأثر الاقتصادي: من شأن انضمام الجزائر أن يجلب لاعبًا جديدًا إلى المجموعة ، مع نقاط القوة والضعف الاقتصادية الفريدة الخاصة بها. ستوفر دراسة هذا نظرة ثاقبة حول كيفية تأثير ذلك على الأداء الاقتصادي العام للمجموعة والتعاون.

الأهمية السياسية: مجموعة دول البريكس هي مجموعة من الدول ذات التأثير الجيوسياسي الكبير ، وانضمام الجزائر من شأنه أن يجلب دولة أفريقية أخرى ذات منظور سياسي مختلف. ستوفر دراسة هذا نظرة ثاقبة حول كيفية تأثير ذلك على التعاون السياسي للمجموعة وتأثيرها العالمي.

العلاقات الدبلوماسية: سيؤدي انضمام الجزائر إلى مجموعة جديدة من العلاقات الدبلوماسية والنفوذ في المنطقة. ستوفر دراسة ذلك رؤى حول كيفية تأثير ذلك على الديناميكيات الإقليمية ودور البريكس في الدبلوماسية الإقليمية والعالمية.

مستقبل البريكس: بإضافة الجزائر ، ستصبح مجموعة البريكس أكثر تنوعًا ، وهذا سيكون له آثار على اتجاهها وتأثيرها في المستقبل. ستوفر دراسة هذا نظرة ثاقبة لمستقبل المجموعة ودورها في تشكيل الحوكمة العالمية.

أهداف الدراسة:

المهدف من الدراسة هو فهم الأسباب الكامنة وراء اهتمامها بالانضمام إلى المجموعة، والفوائد والتحديات المحتملة لعضويتها ، وتأثير إدراجها على ديناميكيات وأهداف البريكس. يمكن أن يوفر ذلك نظرة ثاقبة للسياسة الخارجية للجزائر ، واستراتيجية التنمية الاقتصادية ، ودورها في العلاقات الدولية ، فضلاً عن الطبيعة المتطورة لبريكس وأهميتها في الحوكمة العالمية والبنية الاقتصادية.

كما نهدف من خلال دراستنا إلى:

- فهم الدوافع الاقتصادية والسياسية وراء اهتمام الجزائر بالانضمام إلى البريكس.
- تحليل الفوائد والتحديات المحتملة التي قد تواجهها الجزائر كعضو في البريكس.
- تقييم تأثير عضوية الجزائر على الديناميكيات العامة وأهداف البريكس.

- دراسة انعكاسات عضوية الجزائر على العلاقات الاقتصادية والسياسية الإقليمية والعالمية.
- البحث في دور الجزائر في تشكيل الاتجاه المستقبلي وجدول أعمال البريكس. تقديم أرقام و نسب تدل على تطور مؤشرات النمو الاقتصادي للجزائر و لمجموعة دول البريكس.

- محاولة فهم التوجه الجيو-سياسي الذي يجمع دول البريكس و توضيح مدى اتفاق الجزائر مع هذا التوجه.
- عرض المتطلبات الاقتصادية لقبول الجزائر كعضو في مجموعة البريكس بما يتماشى و النسق الاقتصادي للدول الأعضاء.
- محاولة تقييم مقومات الجزائر الاقتصادية التي تؤهلها لتكون سادس عضو بمجموعة دول البريكس.

- 1 - مجموعة البريكس ، خصائصها الاقتصادية و تداعيات الشراكة معها على الاقتصاد الوطني:

من دون شك أن اتحاد مجموعة دول في إطار اقتصادي سيزيد من فرص التنمية و فرص تطوير البنية التحتية و القطاعات المتخلفة و الاستفادة من خبرات بعض من جهة.

و من جهة أخرى لا يمكن إغفال تكاليف الفرصة البديلة بالنظر إلى أن أغلب دول البريكس تنتمي إلى المعسكر الشرقي رغم تأكيد بعضها على عدم الإنحياز، وهذا ما يمثل أهم التحديات إضافة إلى بعض الشروط الواجب توفرها.

1-1- تعريف مجموعة بريكس و خصائصها. BRICS : (www.infobrics.or، 2023)

بريكس BRICS ، هي منظمة تجمع خمسة دول هي البرازيل، روسيا، الهند، الصين، وجنوب أفريقيا. وكانت روسيا هي التي شرعت في إنشائها، ففي 20 سبتمبر 2006 تم عقد أول اجتماع وزاري للمجموعة بدعوة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين على هامش أشغال الجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تقرر خلال قمة بريكس بالبرازيل في 15-16 جويلية 2014، إنشاء بنك للتنمية وتبني معاهدة لوضع احتياطي طارئ للمجموعة، التي باتت تمتلك ما مجموعه 200 مليار دولار. تهدف دول مجموعة البريكس بطريقة غير مباشرة إلى منافسة مجموعة السبع التي تمثل 60 بالمئة من الثروة العالمية، فيما تمثل دول بريكس 40 بالمئة من مساحة العالم. وقد أخذت البريكس اهتماما أكبر من السابق بعد الحرب الأوكرانية والتشتت الحاصل في النظام العالمي والاتجاه نحو تكتلات جيو-سياسية وجيو-اقتصادية أو جيو-استراتيجية.

برزت أهمية البريكس خصوصا بعد الاجتماع الأخير الذي ضم تقريبا عشرين دولة بينهم السعودية، الجزائر، إندونيسيا، وماليزيا. وأصبحت هذه المنظمة تضاهي وتوازي منظمات مثل مجموعتي السبع والعشرين.

كما تهدف دول مجموعة البريكس أولا وأخرا للتعاون فيما بينها ودعم السلام والأمن والتنمية الاقتصادية في العالم، خصوصا أن بينها الصين التي هي أكبر اقتصاد في العالم والهند وهي ثالث اقتصاد في العالم ثم روسيا التي هي أكبر مصدر للطاقة في العالم.

1-2- الوزن الاقتصادي و الاستراتيجي لمجموعة دول البريكس و أهم التحديات التي تواجه التكتل:

يتجه العالم نحو نوع من التشتت في النظام العالمي في ظل نهاية العولمة وتحولها إلى نوع جديد يتبلور عبر تكتلات مثل تكتل آسيا الجنوبية، تكتل أوروبا، أمريكا الشمالية.

1-2-1 - الوزن الدولي لتكتل البريكس:

تكمن أهمية منظمة البريكس في كونها تضم دول تشهد نموا مرتفعا وكبيرا مثل الصين والهند والبرازيل . ستشهد الهند ازدهارا اقتصاديا كبيرا خلال السنوات العشر المقبلة وبالتالي فإن الطلب على مصادر الطاقة سيكون كبيرا جدا تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40 % من سكان الأرض.

يبلغ إجمالي الناتج المحلي لهذه الدول 24.2 تريليون دولار، وهو ما يمثل 25 بالمئة من إجمالي الناتج العالمي. وتحظى الصين بأكبر ناتج محلي بين دول بريكس (17.7 تريليون دولار)، متبوعة بـ: الهند (3.1 تريليون دولار) - روسيا (1.7 تريليون دولار) - البرازيل (1.6 تريليون دولار) - وجنوب إفريقيا (419 مليار دولار)

ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصاديات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم حالياً - حسب مجموعة غولدمان ساكس البنكية العالمية، والتي كانت أول من استخدم هذا المصطلح في عام 2001 من المتوقع أن تشكل هذه الدول حلفاً سياسياً فيما بينها مستقبلاً. لا يشمل دول البريكس تحالف سياسي إلا أنها تنسق فيما بينها للتأثير في الاتفاقيات التجارية الأساسية، فلديها القدرة على تشكيل كتلة اقتصادية قوي خارج إطار المجموعة الصناعية السبعة G7، فدول البريكس أكثر تطوراً في المجال الاقتصادي في العالم، وهذا الأمر يدعمه عدد من النقاط منها البرازيل عملاق أمريكا اللاتينية من أكثر الدول المزودة للمواد الخام، وروسيا مصدر عالمي للطاقة الكامنة والغاز، والهند هي مصدر مهم لتكنولوجيا المعلومات، أما الصين فلها موقع إنتاجي وديموغرافي متقدم ومتطور، وأخيراً جنوب أفريقيا هي منطقة تعدين مهمة عالمياً وموقع استراتيجي عالمي مهم جداً بإشرافها على المحيط الهندي والمحيط الأطلسي معاً، هذه الركائز المهمة تتمتع بها دول البريكس على الرغم من ارتفاع نسبة الأمية في بعض أعضائها كالهند مثلاً حيث نسبة الأمية فيها (30%)، إلا أنها استطاعت تجاوز هذه الصعوبات بإصلاحات سياسية كي تتمكن من دخول الاقتصاد العالمي إذ تركز دول المجموعة بصورة دقيقة على التعليم والاستثمار الخارجي والمشاريع الصناعية المحلية الضخمة، مع دعمها بوزن دبلوماسي أكبر على الصعيد الدولي (2023, ar.wikipedia.org/wiki).

هنالك معادلة اقتصادية يتفق عليها أغلب الباحثين والمتخصصين والتي تقول أنه كلما زادت مساحة الدول الجغرافية زادت حظوظها في الحصول على الموارد الطبيعية المتنوعة والثروات الباطنية التي تحتاجها في تنمية اقتصادها(، ولو أخذنا هذه الفكرة وطبقناها على البريكس لوجدنا أن روسيا الاتحادية هي أكبر دولة من حيث المساحة في العالم وفي البريكس تشكلها دول في أربع قارات: البرازيل في الأمريكتين، روسيا في أوروبا، الهند والصين في آسيا وجنوب أفريقيا في أفريقيا. تغطي الدول الأعضاء فيها مساحة تزيد على 39,000,000 كيلومتر مربع، أي ما يعادل 27٪ من مساحة سطح الأرض في العالم. (المركز الديمقراطي العربي، 2015 ص 91)

1-2-2 - أهم المؤشرات الاقتصادية لمجموعة دول البريكس:

من بين أهم المؤشرات الاقتصادية لمجموعة البريكس نجد: (آسيا، 2019)

- إجمالي عدد السكان 2.94 مليار نسمة بما يمثل 41.85 % من إجمالي عدد سكان العالم، كما بلغ عدد إجمالي القوى العاملة 1480.87 مليون عامل بما يمثل 45.37 % من إجمالي القوى العاملة في العالم.
- بلغ إجمالي الناتج المحلي نحو 21255.2 مليار دولار بما يمثل حوالي 26.46% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي العالمي و تأتي كل من الصين ، الهند ، روسيا، البرازيل، جنوب إفريقيا في المراكز 2، 4، 7، 8، 26، على التوالي عالمياً.
- بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 33.86% أعلى من المتوسط العالمي الذي يقدر ب 30.7% و قد بلغت نسبة مساهمة القطاع الصناعي في كل من الصين ، روسيا، جنوب إفريقيا، البرازيل و الهند نحو 46.8 %، 37 %، 31.6 %، 27.5 %، 26.4 %، على التوالي.
- بلغ متوسط معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 5,3 % و هو أعلى من المتوسط العالمي و قد حققت كل من الصين ، الهند ، روسيا ، جنوب إفريقيا ، البرازيل معدلات نمو بلغت 9.2 %، 7.2 %، 4.3 %، 3.1 %، 2.7 %، على الترتيب.
- بلغ متوسط معدل نمو الإنتاج الصناعي 5.24 % أعلى من المتوسط العالمي الذي يقدر ب 4.3 % ، و قد بلغت كل من الصين ، الهند ، روسيا ، جنوب إفريقيا ، البرازيل معدلات نمو صناعي بلغت 13.9 %، 4.8 %، 4.7 %، 2.5 %، 0,3 %، على الترتيب.

- بلغت قيمة الصادرات نحو 3084,8 مليار دولار بما يمثل 17.7 % من إجمالي قيمة الصادرات في العالم، كما بلغت قيمة الواردات حوالي 2849,1 مليار دولار بما يمثل نحو 15,99 % من إجمالي قيمة الواردات في العالم.

1-2-3 - التحديات الرئيسية التي تواجه تكتل البريكس:

- تواجه البريكس مجموعة من التحديات التي تعسر النمو و أهداف التكتل منها : (وناسي، 2021 ص 751)
- هيمنة الاقتصاد الصيني و دوره في العلاقات التجارية يجعل البريكس مجموعة صينية مع شركاء أكثر من كونه اتحاد.
- ظاهرة الفساد السياسي التي انعكست بالسلب على اقتصاديات هذه الدول و تعطل نموها فالبرازيل مثلاً تحتل المرتبة 72 من أصل 175 بلد من حيث الفساد ، حيث يكلف الفساد البرازيل سنوياً 41 مليار دولار خسائر و يعيق نشاط 69,9% من الاستثمارات و الشركات و يعيق التوسع بالأسواق العالمية.
- تأثير اقتصاديات مجموعة البريكس بأي أزمة أو اختلال في الاقتصاد العالمي و ذلك لارتباطه الطبيعي بهز
- المقاومة الغربية التي تواجهها دول البريكس و التي تعمل على تقويض المناطق التي تتواجد بها مصالح دول البريكس.
- تحدي كيفية إدارة تمويل بنك التنمية الخاص بالتجمع.
- عدم وضوح العلاقة لدول البريكس مع الاتحاد الأوروبي إذا كانت تعاونية أم تنافسية.
- المبادلات التجارية الضئيلة بين دول المجموعة و التي بلغت 320 مليار دولار سنوياً.
- تنافس دول البريكس فيما بينها في عديد المجالات و عديد السلع و في بعض الأسواق.
- اختلاف الثقافات و الإيديولوجيات بين دول مجموعة البريكس و اختلاف المفاهيم كتحريف مفهوم الفقر و اختلاف في الأولويات.

1-3-3- شروط و مقومات إنضمام الجزائر لمجموعة دول البريكس :

تمتلك الجزائر بعض المقومات التي تمثل إضافة لبريكس، فهي أكبر بلد إفريقي وعربي من حيث المساحة وأكبر مُصدر للغاز الطبيعي في إفريقيا، ورابع أكبر اقتصاد في القارة السمراء، وديونها الخارجية شبه معدومة، ما يمنحها استقلالية أكبر في صناعة القرار.

1-3-1 - أهداف الإنضمام لتكتل البريكس:

تسعى الإقتصاديات و الدول للتكتل على غرار سعي الجزائر للإنضمام لمجموعة البريكس من أجل تحقيق الأهداف التالية: (آسيا، 2019 ، صفحة 405)

- تبادل الخبرات و التكنولوجيا بين دول المجموعة في مجال التجارة و التصنيع و تطوير البنية التحتية.
- زيادة فرص التوظيف الإستثماري للمدخرات و رؤوس الأموال للمستثمرين المحليين و الأجانب
- سهولة اكتساح الأسواق الدولية و الحصول على المواد الأولية و الابتكارات.
- خلق أسواق جديدة لرفع الصادرات و تنمية علاقات اقتصادية بدول أخرى.
- زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية و تقليل الواردات مقابل زيادة الصادرات الناتج عن الإستثمارات.
- تعزيز سيادة القرار السياسي بتحقيق الأمن الغذائي و توفير محيط وقائي من التدخلات الأجنبية.

1-3-2 - شروط البريكس للإنضمام للتكتل:

يتطلب اندماج الجزائر مع البريكس مواصلة الجهود في مجال الاستثمار، والتنمية الاقتصادية والبشرية من جهة، والانتقال إلى مستويات أعلى في التصدير" وأيضاً رفع الناتج الداخلي الخام ما فوق 200 مليار دولار، وكذلك مضاعفة الصادرات.

من المتوقع أن تصل صادرات الجزائر 59.5 مليار دولار مع نهاية 2023، منها 51.5 مليار دولار صادرات النفط والغاز، ونحو 8 مليارات دولار صادرات خارج قطاع المحروقات، بينما وضعت الحكومة هدفا للوصول إلى 10 مليارات دولار صادرات خارج المحروقات على المدى القصير و المتوسط.

ورغم أن هذه الأرقام إلا أن الجزائر تبقى بعيدة عن دول البريكس من حيث الصادرات فهي تمثل أقل من نصف صادرات جنوب إفريقيا التي بلغت في 2022 أكثر من 121 مليار دولار.

وهذا ما يؤكد على ضرورة زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى بريكس و أساسا مضاعفة إنتاج الغاز لبلوغ صادرات بـ 100 مليار متر مكعب سنويا في 2023 و 2024.

إحدى العقبات أمام انضمام الجزائر إلى منظمة بريكس، تواضع ناتجها الداخلي الخام الذي بلغ 163 مليار دولار في 2021، وفق بيانات البنك الدولي.

بينما يبلغ الناتج الداخلي الخام لجنوب إفريقيا (أصغر اقتصاد في بريكس) 419 مليار دولار، أي مرتين ونصف ضعف الاقتصاد الجزائري. لذلك وجب تجاوز 200 مليار دولار ناتج داخلي خام، هدفا لدخول بريكس، وهو هدف مرتبط بمدى ارتفاع أسعار النفط والغاز بالدرجة الأولى.

كما أنه من إحدى شروط انضمام الجزائر إلى البريكس ضرورة موافقة الدول الخمسة.

1-3-3 - مؤهلات الجزائر المحفزة على الاندماج بالتكتل :

للوصول إلى حجم صادرات مقبول خارج المحروقات على الجزائر أن تكثف من استثماراتها في قطاع المحروقات وتخصيص ميزانية أكبر، ومواصلة الاكتشافات، من النفط والغاز، و الدخول في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج. و مضاعفة الإنتاج من الطاقات المتجددة على غرار الطاقة الشمسية، بالشراكة مع دول رائدة في هذا المجال ، بهدف توفير كميات أكبر من الغاز للتصدير.

كما تسعى الجزائر لتصدير الكهرباء إلى أوروبا بالنظر إلى امتلاكها فائضا كبيرا منها قابلا للتصدير، إذ تنتج 25 ألف ميغاواط، بينما لا تستهلك في أوقات الذروة سوى 17 ألف ميغاواط، ويتقلص هذا الرقم إلى 11 ألف ميغاواط في الشتاء.

وتراهن الحكومة الجزائرية على رفع الصادرات خارج المحروقات إلى 10 مليار دولار في 2023، و 15 مليار دولار في الأعوام المقبلة، بعدما نجحت نسبيا في رهان 5 و 7 مليارات دولار في 2021 و 2022 على التوالي.

ويعتمد مدى قدرة الجزائر للوصول إلى هذا الهدف من خلال وصولها إلى الأسواق الإفريقية، من خلالها تسريعها العمل على شق طريق نحو موريتانيا للوصول إلى أسواق غرب إفريقيا، وكذلك تسريع الخط العابر للصحراء نحو نيجيريا ووسط القارة السمراء.

والتحرك لفتح معارض لمختلف السلع الجزائرية، وأيضاً فروع لبنوك جزائرية في عدد من العواصم الإفريقية.

- تملك الجزائر القدرة على تطوير مداخلها من الخدمات خاصة السياحة وتحويلات العمال من الخارج، من خلال تسهيل إجراءات الحصول على التأشيرة للأجانب، وفتح فروع بنكية في البلدان التي تتواجد بها جالية جزائرية كثيفة.

1-3-4 - انعكاسات انضمام الجزائر لمجموعة دول البريكس على الاقتصاد الوطني:

للمنظمة قوة اقتصادية ووزن استراتيجي على المستوى الدولي و آفاق مالية و تمويلية تتمثل بالصندوق الاحتياطي الذي يحتوي على مبالغ مهمة من النقد الأجنبي، وبنك التنمية الجديد، الذي يمول مشاريع البنية التحتية في هذه الدول المنضوية تحت مجموعة "بريكس". ومن المتوقع إذا انضمت الجزائر إلى البريكس أنها ستحصل على:

- تسهيلات تجارية واقتصادية، تستلزم لنظام مالي ونقدي جديد خاصة بعد توقعات تشتت النظام العالمي، وهناك إمكانية لإصدار عملة رقمية جديدة خاصة بدول البريكس. كما أنه بدخول الجزائر إلى هذه المجموعة فإنها تستفيد من الميزات التجارية المستقبلية إذ إن هناك استفادة استراتيجية للتجارة والأنظمة المالية والنقدية العالمية خلال السنوات الخمسين المقبلة.
 - تجدد الجزائر نفسها في نظام عالمي آخذ في التحول بسرعة من نظام أحادي تقوده الولايات المتحدة إلى نظام متعدد القوى تقوده الصين وروسيا. وما أزمة أوكرانيا إلا مظهر من مظاهر هذا التحول، إضافة إلى ذلك تعتقد الجزائر أن لديها القدرة الاقتصادية والسياسية لأن تحول نفسها إلى أكثر من مجرد دولة مصدرة للنفط والغاز.
 - تمكن من توسيع قاعدتها الاقتصادية ونفوذها السياسي، في أن تكون عضوا في مجموعة تضم الصين وروسيا وتشكل 41 بالمئة من سكان العالم و24 بالمئة من الاقتصاد العالمي و16 بالمئة من التجارة العالمية. ثم إن الصين هي أكبر مستورد للطاقة في العالم وهذا يعني أنها قادرة على استيعاب كل صادرات الجزائر من الغاز والنفط، كما أن بإمكانها أن تخصص جزءا من استثماراتها لصناعة النفط والغاز الجزائريين.
 - إمكانية تصدر النفط والغاز بعملة غير الدولار الأمريكي واليورو وأن تتحول إلى البترو-يوان الصيني في المستقبل ما سيحميها من عقوبات اقتصادية محتملة من قبل الولايات المتحدة في حال اتخذت الجزائر نهجا سياسيا لا يرضي واشنطن.
 - كسب خبرات روسيا في المجال الفلاحي و في تأمين الغذاء للمواد الأساسية و الاستراتيجية كالقمح والمواد الغذائية و مع تزايد حدة الأزمة الغذائية في العالم فإن الجزائر ستستفيد في المستقبل من تأمين أمنها الغذائي وتصدير الفائض.
- و قد تحقق الجزائر كذلك من خلال انضمامها لمجموعة البريكس النقاط التالية : (آسيا، 2019 ، صفحة 401)
- تخفيض مستويات الفقر.
 - توسيع حجم الشراكة و التعاون الاقتصادي.
 - المساهمة في تحقيق التنمية المستدامة و الرفع من معدل النمو الاقتصادي.
 - الانضمام إلى مصرف إنمائي خاص بمجموعة البريكس.

2 - واقع النمو الاقتصادي الوطني على ضوء المؤشرات الاقتصادية لمجموعة دول البريكس:

تشير أغلب الدراسات و الإستشرافات إلى تزايد الثقل الاقتصادي لدول البريكس و هيمنتها على الاقتصاد العالمي و تغيير علاقات القوة في العالم بحلول 2050 و قد عرف اقتصاد دول البريكس انتعاشا في أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008. سنحاول من خلال هذا المحور قياس مدى توفر الجزائر على مؤشرات اقتصادية محفزة على الاندماج في مجموعة دول البريكس من خلال إحصائيات ل 10 سنوات الأخيرة لكل من ، روسيا، الهند ، الصين ، الجزائر و، البرازيل و جنوب إفريقيا فيما يخص: أرقام معدل البطالة، الناتج المحلي الإجمالي، التضخم ، ميزان المدفوعات ، مؤشر بيئة الأعمال او الاستثمار.

2-1- مؤشر معدل البطالة لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 - 2021 :

من خلال هذا العنصر سنحاول استعراض بعض الأرقام و النسب حول البطالة في دول البريكس خلال ال 10 سنوات الأخيرة.

جدول رقم (1) : مؤشر معدل البطالة لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 - 2021 (الوحدة %)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
روسيا	6.5	5.5	5.7	5.3	5.8	5.4	5.2	4.8	4.7	5.8
الصين	4.2	4.2	4.2	4.2	4.1	4	5	5	5.5	5.2
الهند	/	/	/	/	/	/	/	7.5	7.5	7.2

البرازيل	7.8	8	6.4	6.8	9.5	12.5	12.4	12	11.2	14
جنوب إفريقيا	24.4	24.6	24.5	25	25	27	26.7	27.2	29.5	32.6
الجزائر	10.1	11	9.8	10.8	10.4	11.5	11.4	11.6	11.6	12.6

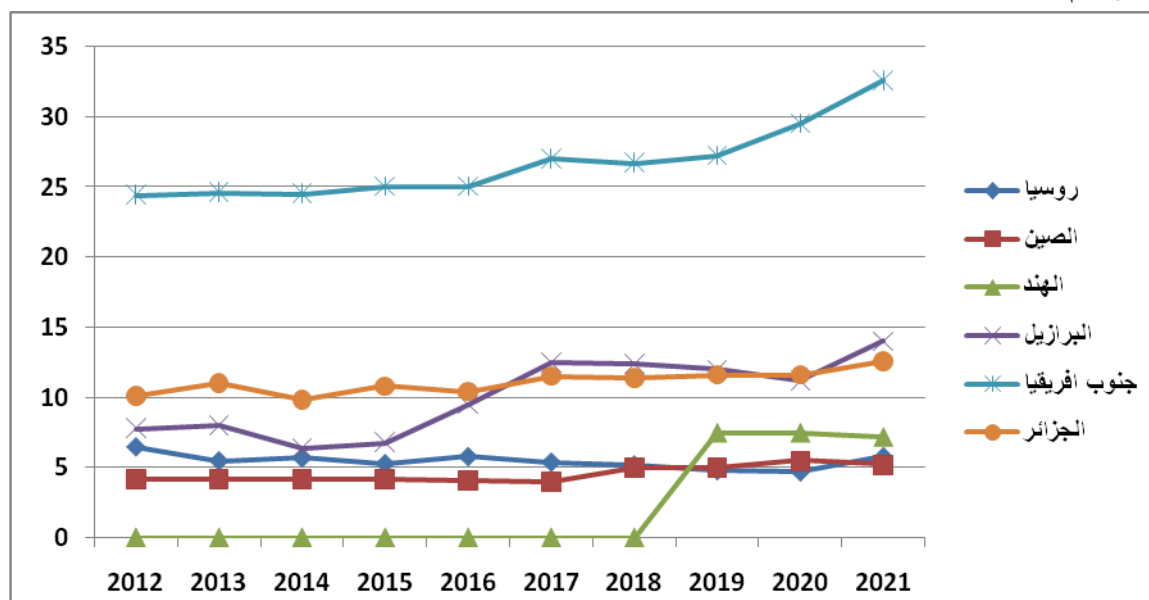
المصدر: (ar.tradingeconomics.com، 2022)

تهدف السياسات الحكومية للجزائر إلى وضع ميكانزمات ضبط الأسعار و محاربة التضخم من أجل تحسين القدرة الشرائية و تحسين الوضع المعيشي للمواطن الذي قد يساهم على المدى المتوسط و البعيد على الادخار و ثم الإستثمار و بالتالي زيادة في الإنتاج و التقليل من مسببات التضخم .

لنسب البطالة علاقة مباشرة مع معدلات التضخم فعلى سبيل المثال البطالة المقنعة أو الزيادة في الأجور الذي لا يقابلة زيادة الإنتاجية أو منح البطالة قد ترفع من نسب التضخم على المدى المتوسط و البعيد، و الإشكال هنا هو قدرة العرض للاستجابة للطلب في السوق، فقد نقوم بزيادة الأجور أو زيادة المنح و يكون ذلك التحريك للطلب هو إنعاش الآلة الإنتاجية لدول أجنبية، فيكون من الضروري إرفاق آليات محاربة البطالة و تحسين القدرة الشرائية للمواطن بآليات إستثمارية و إنتاج محلي.

من خلال الأرقام في الجدول السابق نلاحظ تباين في نسب البطالة بين دول البريكس و ذلك خلال العشر سنوات، فנסجل أدنى معدلات البطالة تسجلها الصين بنسبة 4.1% كما نسجل أعلى نسبة لجنوب إفريقيا و التي قدرت ب 32.6% لسنة 2021 و نسب مرتفعة جدا للسنوات الأخرى السابقة مما يؤثر على عدم الأهمية البالغة لمؤشر البطالة كعامل حاسم في الاندماج مع التكتل، إلا أن مؤشر البطالة يدل على ضعف بعض المؤشرات الأخرى كمؤشر البيئة الاستثمارية و كمؤشر على اضطراب المنظومة المصرفية.

شكل رقم (1) : مؤشر معدل البطالة لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 - 2021 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام بالجدول السابق

كما سبق و ذكرنا فإن المنحنيات البيانية لنسب البطالة بدول البريكس توضح استقرار في نسبة البطالة بالجزائر خلال السنوات الماضية كما نلاحظ النسبة الكبيرة للبطالة لدولة جنوب إفريقيا و استمرار الإرتفاع لعشر سنوات الأخيرة.

2-2- مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لدول البريكس للسنوات 2012 - 2021 :

يمثل مؤشر الناتج المحلي الإجمالي معيار مهم في الحكم على نجاعة و قوة اقتصاد ما و قياس وزنه ، فقيمة الناتج المحلي الإجمالي تؤثر عن مدى قدرة الآلة الإنتاجية على الإنتاج و تلبية متطلبات الأسواق المحلية ، سنحاول من خلال الجدول الموالي و الشكل الذي يليه توضيح تطور قيمة الناتج المحلي الإجمالي لكل دولة من دول البريكس مضافة الجزائر من أجل أخذ مقارنة و استنتاجات.

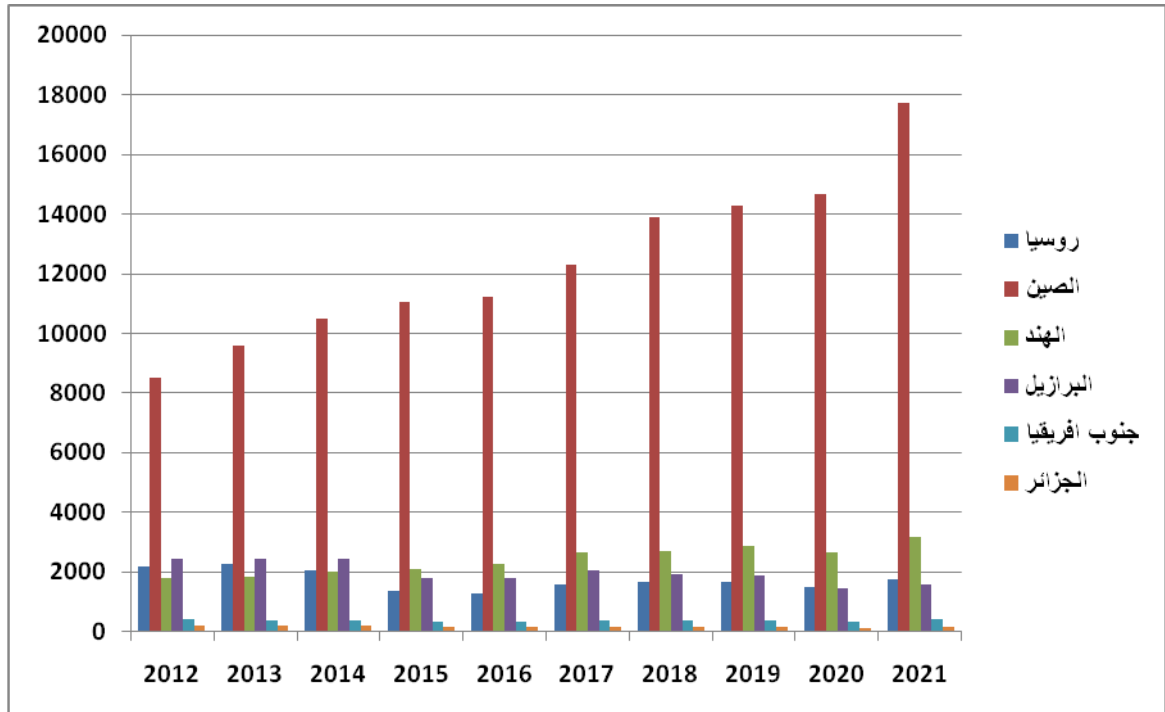
الجدول رقم (2) : مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 – 2021 (الوحدة مليار دولار)

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
روسيا	2208	2292	2059	1363	1276	1574	1657	1693	1488	1775
الصين	8532	9570	10475	11061	11233	12310	13894	14279	14687	17734
الهند	1827	1856	2039	2103	2294	2651	2701	2870	2667	3173
البرازيل	2465	2472	2456	1802	1795	2063	1916	1873	1448	1608
جنوب إفريقيا	434	400	381	346	323	381	404	387	335	419
الجزائر	209	209	213	165	160	170	174	171	145	167

المصدر: (ar.tradingeconomics.com، 2022)

تهدف الجزائر إلى تحقيق رقم 200 مليار دولار خلال سنة 2023 و تسعى لرفع الرقم تدريجيا خلال السنوات الموالية و الاستقرار في نسبة تزايد ثابتة تمكنها من مسايرة معدلات التضخم و نسبة النمو الديمغرافي، على أن تكون الزيادة في قيمة الناتج المحلي الإجمالي خارج قطاع المحروقات.

شكل رقم (2) : مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 – 2021 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام بالجدول السابق

باستثناء الصين التي تحقق استثناء في الناتج المحلي الإجمالي من بين دول البريكس بقيمة 17734 مليار دولار سنة 2021 بإمكان الجزائر مسايرة باقي الدول من حيث قيمة الناتج المحلي الإجمالي بالنظر لما لديها من مقومات طبيعية و مؤهلات استثمارية و قوى بشرية، فنلاحظ أن جنوب إفريقيا تحقق من 400 مليار دولار إلى 450 مليار دولار قيمة الناتج و هي ضعف ما تستهدفه الجزائر في السنوات المقبلة.

رغم القيمة الضئيلة للناتج المحلي الإجمالي للإقتصاد الوطني إلا أنه يلبي إلى حد بعيد متطلبات السوق المحلية من مواد غذائية و فلاحية و نصف مصنعة، فيبقى التحدي الأكبر في الرفع من قيمة المنتجات الصناعية و الرقمية و خاصة المستوردة منها.

2-3- مؤشر معدل التضخم لدول البريكس للسنوات 2012 - 2021 :

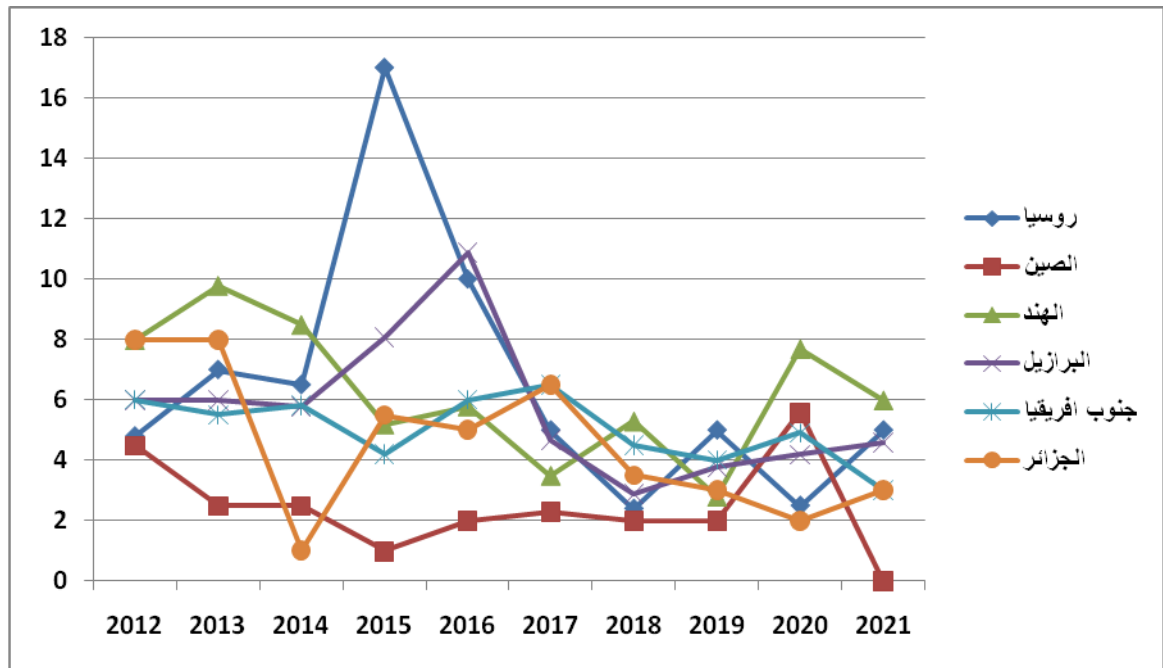
سنحاول من خلال الجدول الموالي عرض نسب التضخم لدول البريكس و توضيح القيم و الأرقام برسم بياني.

الجدول رقم (3) : مؤشر معدل التضخم لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 - 2021 (الوحدة %)

البلد	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
روسيا	4.8	7	6.5	17	10	5	2.4	5	2.5	5
الصين	4.5	2.5	2.5	1	2	2.3	2	2	5.6	0
الهند	8	9.8	8.5	5.2	5.8	3.5	5.3	2.8	7.7	6
البرازيل	6	6	5.8	8.1	10.9	4.7	2.9	3.8	4.2	4.6
جنوب إفريقيا	6	5.5	5.8	4.2	6	6.5	4.5	4	4.9	3
الجزائر	8	8	1	5.5	5	6.5	3.5	3	2	3

المصدر: (ar.tradingeconomics.com، ar.tradingeconomics.com، 2022)

من خلال الجدول السابق نسجل أرقام جد مقبولة لمعدلات التضخم للاقتصاد الجزائري خلال السنوات الأخيرة مقارنة بمعدلات التضخم لدول البريكس و خاصة معدلات التضخم بروسيا أو الهند التي تجاوزت نسبة 17 % في حين أن أعلى نسبة تضخم سجلها الاقتصاد الجزائري هي 08 % و هي نسب مقبولة جدا لا تؤثر على قابلية الاندماج ضمن تكتل دول البريكس. شكل رقم (3) : مؤشر معدل التضخم لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 - 2021 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام بالجدول السابق

لنسبة التضخم علاقة مباشرة بنسبة كبيرة مع قيمة العملة مقارنة بالعملات الأجنبية ، فغالبا ما يستمد الاقتصاد جزءا من قوته من قوة العملة على غرار الدولار و الأورو و الين و اليوان.

يمكن من خلال المنحنى البياني أن نؤكد على أن نسبة التضخم بالاقتصاد الجزائري طبيعية و لن تشكل عائقا أمام الإستثمارات الأجنبية و أمام سعر العملة مقارنة بالعملات الأجنبية على المدى الطويل و ذلك لاستقرارها في مجال محدود خلال 10 سنوات.

2-4- مؤشر ميزان المدفوعات لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 - 2021 :

يمثل ميزان المدفوعات مؤشر جد هام على استقلالية الاقتصاد و صلابته امام الأزمات الاقتصادية العالمية أو المتغيرات الخارجية، و سنحاول من خلال هذا العنصر توضيح وضعية ميزان المدفوعات لكل بلد من بلدان تجمع البريكس و وضعية ميزان المدفوعات الجزائري خلال ال 10 سنوات الأخيرة.

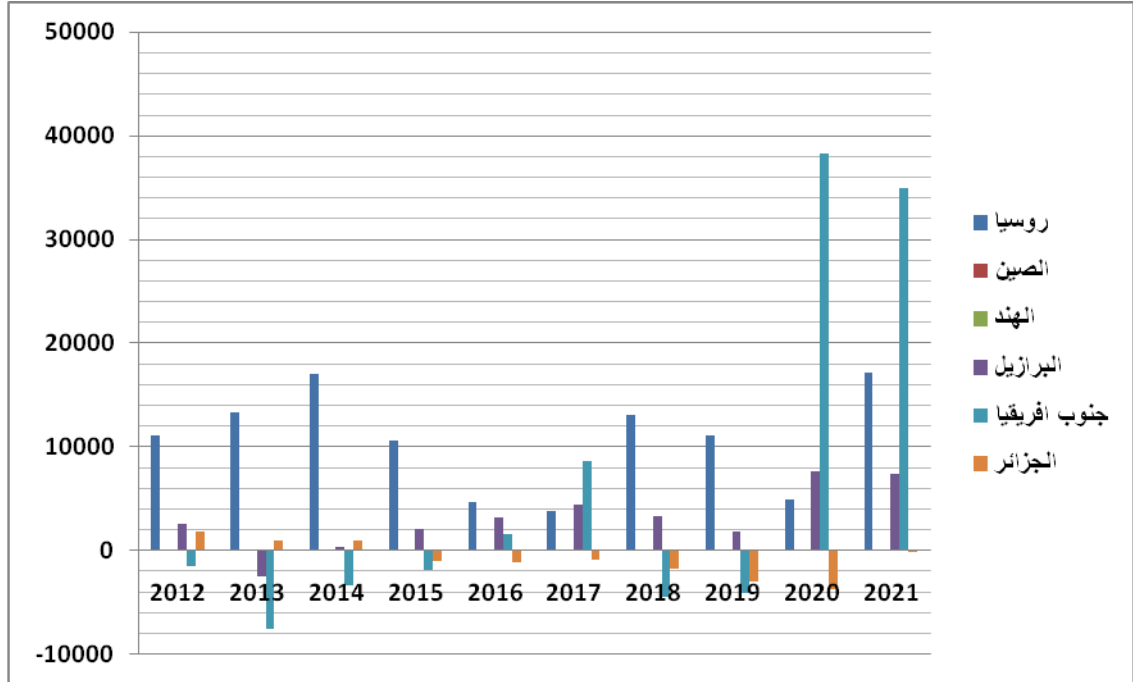
الجدول رقم (4) : مؤشر ميزان المدفوعات لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 - 2021 (مليون دولار)

البلد	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
روسيا	11160	13322	17032	10559	4656	3792	13123	11059	4962	17134
الصين	25.3	17.76	47.35	41.87	44.84	44.85	27.49	44.01	60.31	55.79
الهند	-	-	-	-	-7.76	-	-	-	-4.83	-
البرازيل	2542	-2510	311	2048	3236	4395	3295	1887	7601	7379
جنوب إفريقيا	-1499	-7545	-3324	-1882	1594	8672	-4500	-4068	38211	34946
الجزائر	1887	1022	1003	-1045	-	-911	-1770	-2968	-3743	50

المصدر: (ar.tradingeconomics.com ، ar.tradingeconomics.com ، 2022)

سنقوم بترجمة وضعية موازين المدفوعات لدول البريكس في أعمدة بيانية من أجل التوضيح أكثر لسنوات الميزان موجب و سنوات الميزان بالسالب لكل دولة.

الشكل رقم (4) : مؤشر معدل البطالة لمجموعة دول البريكس للسنوات 2012 – 2021 (الوحدة %)



المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على الأرقام بالجدول السابق

من خلال الأعمدة البيانية بالشكل السابق نلاحظ إيجابية ميزان المدفوعات لكل من الصين و روسيا اللتان حققنا قيم متزايدة خلال ال 10 سنوات الأخيرة، كما نلاحظ عموما عدم استقرار في موازين المدفوعات لكل من البرازيل ، الهند ، جنوب إفريقيا، الجزائر. لا يخلو أي تكتل اقتصادي من قاعدة رابح رابح و تبادل المنافع ، فبقدر ما يكون اقتصاد الصين قوي بقدر ما يستوجب علينا العمل أكثر من أجل تحقيق أرقام تنافسية و مشرفة من حيث حجم الصادرات ، الناتج المحلي الإجمالي ، المديونية الخارجية ، نسبة البطالة ، قيمة الإستثمارات و جاذبية البيئة الاستثمارية ، قوة و استقلالية القرار السياسي.

يمكن أن يتأثر ميزان المدفوعات في الجزائر بمجموعة متنوعة من العوامل ، بما في ذلك التغيرات في الصادرات والواردات والاستثمار الأجنبي والإنفاق الحكومي. تشمل بعض الأسباب التي قد تؤدي إلى تغييرات في ميزان المدفوعات في الجزائر ما يلي:

التغيرات في أسعار النفط والغاز: كمنتج رئيسي للنفط والغاز الطبيعي ، يمكن أن يتأثر ميزان مدفوعات الجزائر بشكل كبير بالتقلبات في أسعار هذه السلع. يمكن أن يؤدي انخفاض أسعار النفط ، على سبيل المثال ، إلى انخفاض في الصادرات وانخفاض في ميزان المدفوعات.

عدم الاستقرار السياسي: يمكن أن يؤدي عدم الاستقرار السياسي وعدم اليقين إلى تثبيط الاستثمار الأجنبي وتقليل تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلاد ، مما يؤدي إلى انخفاض ميزان المدفوعات.

التضخم: يمكن أن تؤدي معدلات التضخم المرتفعة إلى تآكل القوة الشرائية للعملة المحلية ، مما يؤدي إلى زيادة الواردات وانخفاض الصادرات ، مما قد يؤدي إلى انخفاض ميزان المدفوعات.

الإنفاق الحكومي: يمكن أن تؤدي زيادة الإنفاق الحكومي على البرامج الاجتماعية ومشاريع البنية التحتية إلى انخفاض في ميزان المدفوعات ، حيث تحتاج الحكومة إلى استيراد السلع والخدمات لدعم هذه المبادرات. التغيرات في أسعار الصرف: يمكن أن تؤثر التقلبات في سعر الصرف على ميزان المدفوعات من خلال التأثير على القدرة التنافسية للصادرات وتكلفة الواردات. تجدر الإشارة إلى أن هذه العوامل يمكن أن تتفاعل ويكون لها تأثير معقد على ميزان المدفوعات ، وأن أسباب التغيرات في ميزان المدفوعات يمكن أن تختلف حسب السياق المحدد والفترة الزمنية المعنية.

3 - النتائج ومناقشتها :

- إن الخطوة الأولى في دراسة انضمام الجزائر إلى البريكس هي فهم معايير العضوية. يمكن أن يشمل ذلك المؤشرات الاقتصادية ، مثل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وحجم التجارة ، فضلاً عن الاعتبارات السياسية والدبلوماسية.
- تحليل الأداء الاقتصادي للجزائر، لتقييم إمكانات الجزائر للانضمام إلى البريكس ، من المهم دراسة أدائها الاقتصادي الحالي وتحديد مجالات التحسين. قد يشمل ذلك تحليل الناتج المحلي الإجمالي ، وحجم التجارة ، ومناخ الاستثمار.
- تقييم العلاقات السياسية والدبلوماسية الجزائرية مع أعضاء البريكس الحاليين: من المرجح أيضاً أن يكون لعضوية البريكس آثار سياسية ودبلوماسية ، ومن المهم النظر في العلاقات الحالية للجزائر مع الأعضاء الحاليين في المجموعة.
- كما توصلنا من خلال بحثنا إلى النتائج التالية:
- تستوفي الجزائر بنسبة كبيرة الشروط التي تخولها الالتحاق بمجموعة بريكس و الاندماج معها ولا سيما مع البرامج الحكومية الجادة في تحسين المؤشرات الاقتصادية.
- التغيرات العالمية و التوجه نحو النظام العالمي الجديد البعيد عن الأحادية القطبية يوحى بشدة ببروز قطب قوي بقيادة الصين و روسيا.
- التوجه التاريخي و الجيو-سياسي للجزائر قد يكون له معامل قوي في الاندماج مع مجموعة دول البريكس.
- المقومات الاقتصادية للجزائر و ثرواتها الباطنة و الكامنة و الطاقة البشرية عامل هام و مقنع لتصبح عضو ذو وزن في التكتل.
- كل دول البريكس تواجه من فترة لأخرى اضطرابات اقتصادية فيما يخص المؤشرات الاقتصادية الأساسية.
- تحقق الجزائر بانضمامها لمجموعة دول البريكس مجموعة من المكاسب و الفرص الإستراتيجية و التي بدورها لها تكلفة الفرص البديلة المتمثلة في احتمالية مضايقات غريبة أو تراجع في الثقة.
- استقرار و مصداقية المؤسسات عنصر فاعل في قبول أي بلد في أي تجمع.

4- الخلاصة:

في الوقت الذي تتوقع فيه أغلب المنظمات و الهيئات الاقتصادية الدولية على غرار صندوق النقد الدولي و البنك الدولي للتنمية سنوات مقبلة صعبة على الاقتصاد العالمي تتوقع الجزائر انتعاش و انفراج في مسار النمو الاقتصادي الوطني بناء على عديد الدراسات، فقد تحولت من تصدير 1.6 مليار دولار خارج المحروقات قبل 10 سنوات إلى تصدير 7.8 مليار دولار خارج المحروقات سنة 2021. تسعى دول بريكس لزيادة نصيبها من التجارة العالمية ومن إجمالي الناتج الداخلي الخام، وذلك من خلال ضم دول لها ثقلها الاقتصادي والتجاري والبشري وأيضاً من حيث المساحة، و الجزائر أقرب لذلك فهي تمتلك سوقاً مهمة في شمال أفريقيا وتتميز أيضاً بموقعها الاستراتيجي على أبواب أوروبا كأكبر سوق في العالم، بالإضافة إلى أنها على مقربة من الأسواق الأفريقية، وخصوصاً الغرب الإفريقي.

تكمن أهمية منظمة البريكس في كونها تضم دولاً تشهد نمواً مرتفعاً وكبيرا مثل الصين والهند والبرازيل ومن المؤكد أنها ستضيف دولاً أخرى.

ستشهد الهند ازدهاراً اقتصادياً كبيراً خلال السنوات العشر المقبلة وبالتالي فإن الطلب على مصادر الطاقة سيكون كبيراً جداً، كما تشكل مساحة هذه الدول ربع مساحة اليابسة، وعدد سكانها يقارب 40 % من سكان الأرض ومن المتوقع بحلول عام 2050 أن تنافس اقتصاديات هذه الدول، اقتصاد أغنى الدول في العالم حالياً.

يعزز انضمام الجزائر إلى مجموعة البريكس مكانتها الاقتصادية والسياسية في العالم و يوطد علاقاتها و يقوي وضعها السياسي مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية و اللتان لا تعترفان بالضعفاء و يمكن التفاؤل بالاندماج الذي يمكن الجزائر من الحصول على مكانة محترمة و كلمة مسموعة لها في العالم من خلال منبر تجمع دول البريكس.

قد تظل الجزائر قادرة على الاستفادة بشكل غير مباشر من أنشطة مجموعة البريكس ، حيث أن هذه البلدان هي من أكبر الاقتصادات وأسرعها نمواً في العالم. على سبيل المثال ، يمكن أن تؤدي زيادة التجارة والاستثمار بين دول البريكس إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات من الجزائر ، وبالتالي تعزيز اقتصادها. بالإضافة إلى ذلك ، تعمل مجموعة بريكس بنشاط على تعزيز التنمية الاقتصادية والتعاون في إفريقيا ، وهذا يمكن أن يخلق فرصاً للشركات الجزائرية ورجال الأعمال للاستفادة من أسواق جديدة وتوسيع نطاق وصولهم. تجدر الإشارة إلى أن الجزائر تسعى بنشاط لتنويع اقتصادها وبناء علاقات أوثق مع الدول الأفريقية الأخرى ، وقد تكون المشاركة في مبادرات مثل مجموعة البريكس إحدى الطرق لتحقيق هذه الأهداف.

5 - مقترحات و توصيات:

- ضرورة زيادة حجم الصادرات كأحد الشروط الضرورية للانضمام إلى بريكس، وللوصول إلى حجم صادرات مقبول خارج المحروقات على الجزائر أن تكثف من استثماراتها في قطاع المحروقات وتخصيص ميزانية أكبر، ومواصلة الاكتشافات، من النفط والغاز، و الدخول في شراكات مع شركات متعددة الجنسيات لاستغلال حقول الغاز وزيادة الانتاج.
- ضرورة تبني استراتيجيات التنويع الإقتصادي من أجل بلوغ رقم يفوق 200 مليار دولار كنتاج محلي إجمالي.
- التركيز على القطاعات التي معدلات النمو بها قليل و محاولة تطويرها لتواكب معدلات النمو المطلوبة.
- ضرورة اعتماد المؤسسات الناشئة كأحد مفاتيح معدل النمو لأنها مبنية على التكنولوجيا و الإبداع ، فبقدر ماكانت المؤسسات الناشئة بكثرة كلما ارتفع معدل النمو.
- بقدر ماتزداد المؤسسات يزداد التنافس و ترتفع الجودة و تزيد إمكانية غزو الأسواق الأجنبية و تتحسن قدرة الجهاز الإنتاجي المحلي لتلبية متطلبات السوق.
- الإعتماد على الإستثمارات و إشراك كل القطاعات فدور الدولة ليس بناء المؤسسات و إنما توفير المناخ الجذاب و الملائم لنمو المؤسسات ، المناخ المالي المصرفي و القانوني و تطهير المناخ ليصبح بالمعايير الدولية.
- مراجعة أساليب التسيير و تبني المنطق الاقتصادي في التسيير المرفوق بتحسين الذهنيات و الأولويات و الأهداف.
- مراجعة المنظومة المصرفية.
- مراجعة المنظومة الجبائية و الضريبية .
- التحول من محاربة ممارسات الأعوان الاقتصاديين إلى التعاون معهم مع إدخال الحوكمة و المسائلة و الشفافية فمنطق العارض هو الحصول على أكبر ربح.
- ضرورة تأطير الأسواق و الحد من الأسواق الموازية التي تمثل تحدي و عائق كبير للمستثمرين.

- تبني آليات اقتصادية في الاستفادة من القطاع الفلاحي ، فعلاج المشاكل الاقتصادية لا يكون إلا بآلية اقتصادية.
- توفير شروط و آليات تطبيق الرقمنة في كل القطاعات في الجزائر و خاصة القطاعات المالية ، كما يجب أن تكون الرقمنة أفقية ، أي تمس كل القطاعات و تربط بينها ربط تقني.
- ضرورة دخول نوع من المشاريع ، كالصناعات الميكانيكية وصناعات الفضاء، التي تُعدّ الصين بلداً رائداً ومتطوراً في تقنياتها.
- إمكانية الاستفادة من الخبرة الروسية في المجال الزراعي، وخصوصاً أن روسيا قطعت أشواطاً كبيرة في هذا المجال ، بعد أن كانت دولة مستوردة للحبوب. واليوم، تُعدّ من أهم الدول التي تصدر الحبوب. لذلك، تحتاج الجزائر إلى التجربة الروسية من أجل تطوير قطاع الزراعة فيها، وخصوصاً أن الجزائر تمتلك أراضي زراعية تقدّر بملايين الهكتارات، ويمكن استغلالها من أجل تلبية حاجات السوق الداخلية، أو حتى التصدير إلى الخارج.
- محاكات تجربة الهند وخبرتها في مجال صناعة الدواء والصناعات التكنولوجية ، الذي يشهد تطوراً في الهند، وقطعت فيه أشواطاً كبيرة.
- ضرورة الاستعانة بكل دول "البريكس" من أجل إنشاء البنى التحتية في الجزائر، أو ما يُعرّف بعقود البناء والاستغلال ("بي أو تي")، والتي تعتمد على مصادر مالية كبيرة، كإنشاء موانئ وسكك حديدية. وهذه المشاريع تتم عن طريق الصندوق الاحتياطي التابع لمنظمة "بريكس".

- 6- الإحالات و قائمة المراجع :

1- "https://democraticac.de/?p=22038" HYPERLINK المركز الديمقراطي العربي (2015) - التهديد

الاقتصادي للهيمنة الأمريكية "تكتل مجموعة دول البريكس أنموذجاً نشر بتاريخ 7. نوفمبر 2015 ولوج بتاريخ 10-2019

HYPERLINK

"https://web.archive.org/web/20180501043240/http://democraticac.de/?p=22038" نسخة

محفوظة 1 ماي 2018 على موقع واي باك مشين

- 2 - أم البنين معلم ، لزهرة وناسي (2021) ، جامعة باتنة ، دور تكتل البريكس في تحولات النظام الاقتصادي الدولي، مقال منشور في مجلة وحدة البحث في تنمية الموارد البشرية ، مخبر الأمن الإنساني ، جامعة باتنة، مجلد 16 ، العدد4 ديسمبر 2021 ، ص 751.
- 3 - طويل آسيا (2019)- جامعة البليدة 2 ، كاروس أحمد - جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعرييج ، التعاون الاقتصادي بين دول البريكس و أثره على الاقتصاد العالمي ، مقال منشور في 2019/12/31 في مجلة الاقتصاد و التنمية البشرية، مجلد رقم 10 ، العدد 3.

4 - HYPERLINK "https://www.infobrics.org/ar" https://www.infobrics.org

5 - HYPERLINK "%20http://www.ar.wikipedia.org/wiki" _

http://www.ar.wikipedia.org/wiki

6 - http://www.ar.tradingeconomics.com